

بوادر، 31 آب/ أغسطس 2021

كيف يمكن للناشطين أن ينهضوا بالإصلاحات البيئية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على نحو أفضل؟

← روري كوبك



* 2021.

لا يضمن التوجه نحو جعل نظام الطاقة الحالي خالياً من الكربون مستقبلاً مستداماً إذا ما تم التغافل عن التحديات التي تتجاوز مجرد انبعاثات الكربون، ولم يتم تقويم النموذج الاقتصادي الذي ما زال يُفاقم التحديات التي نواجهها. إذ يتطلب الإصلاح البيئي الحقيقي نهجاً تداخلياً متعدد الجوانب، لا يقتصر على معالجة المشاكل فحسب، بل يبادر بالإصلاح. فضلاً عن أن الأزمات الاجتماعية والسياسية والبيئية التي نواجهها هي أعراض لنفس المشكلة، ويجب التعامل معها من هذا المنطلق. ومن أجل التوصل إلى مستقبل مستدام، ينبغي للسياسات أن تعالج المسائل الراهنة دون خلق المزيد من التحديات أو مفاقمة التحديات القائمة. وإذا كان هناك سبب لوجود الحركات الاجتماعية، فهو مواجهة القيم السائدة باعتبارها قيماً مرنة وقابلة للتغيير وتقديم طرق بديلة للعيش. ثمة دعوات متزايدة من الخبراء والنشطاء في جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، لإجراء إصلاحات في المنطقة، من أجل معالجة القضايا الاجتماعية والسياسية الأوسع نطاقاً، مع إزالة الكربون من أنظمة الطاقة في الوقت نفسه.

تهتم الدول في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بتطوير الطاقة المتجددة على نطاق واسع. ومن أبرز الأمثلة على ذلك محطة نور للطاقة الشمسية بمدينة ورزازات في المغرب ومجمع محمد بن راشد آل مكتوم للطاقة الشمسية في دبي. ويُعد هذا النهج امتداداً لنموذج الطاقة الحالي. إذ تتسم مثل هذه المشاريع الضخمة بطابع سياسي بقدر ما هي مشاريع اقتصادية. فهي تسعى إلى دعم النظم السياسية الإقصائية، وتمكن الدول من تعزيز النظم الاجتماعية والسياسية القائمة؛ ومن ثمّ تحد، على نحو متزايد، من الاستقلال السياسي للفرد. وتعد المشاريع الضخمة للطاقة إسقاطات للطابع المركزي للدولة، لأنها لا تتطلب أي إسهام من المناطق المحلية التي تُقام بها. ولذلك فإنها تحد بفاعلية من الحرية السياسية. ومن شأن وجود نموذج بديل، وهو نموذج الطاقة المتجددة اللامركزي، أن يسمح بأن تظل ملكية وتشغيل مشاريع الطاقة المتجددة في المجتمعات المحلية التي تعمل فيها. وفي حين يُمكن تطوير تكنولوجيا الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، فإن التكنولوجيا السابقة لم تكن كذلك. وهذه الإمكانية تسمح بإنشاء نظام للطاقة ليس مستداماً فحسب، بل أيضاً منصفاً اجتماعياً ومملوكاً ومصمماً على نحو ديمقراطي. إذ يتسم النظام اللامركزي -الذي يكون للأفراد بموجبه دور مباشر في كيفية عمل أنظمة الطاقة الخاصة بهم- بأهمية حيوية لضمان تحقيق العدالة في الطاقة إلى جانب العدالة المناخية .

تنطوي بنية أنظمة الطاقة على تأثيرات ثقافية واجتماعية وسياسية واقتصادية واسعة النطاق. ويتعين على النشطاء في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أن يدركوا أن

الطاقة أداة بالغة الأهمية لتعزيز القضايا البيئية والسياسية والعدالة الاجتماعية. ونظراً إلى أن المستخدم اليوم من تكنولوجيا الطاقة سيعمل لسنوات قادمة، فإننا بصدده فرصة لن تتكرر سوى مرة واحدة في القرن لبناء نظام أكثر عدلاً ومراعاةً للبيئة. وينبغي تركيز الجهود على ما يلي:

- زيادة الوعي والتثقيف بشأن التحسينات التي يُمكن أن يُحققها نظام الطاقة اللامركزي للمجتمعات المحلية في أرجاء منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.
- التشجيع على إدخال لوائح تنظيمية تسمح وتشجع على تركيب أنظمة الطاقة المتجددة على مستوى المجتمع المحلي.
- نمو المنظمات التي تقودها المجتمعات المحلية، والتي تدعم الملكية المجتمعية لأصول الطاقة المتجددة، ووضع أطر يمكن تنفيذها في جميع أنحاء المنطقة.

وتتنوع العقبات التي تحول دون ملكية المستهلكين لمصادر الطاقة المتجددة، ما بين عقبات سياسية وقانونية وإدارية واقتصادية وتنظيمية وثقافية. لذا يتعين على النشطاء أن يدركوا ضرورة القيام بالعديد من التطورات على عدة جبهات في آن.

فهم الطاقة	النموذج المركزي للطاقة المتجددة	النموذج اللامركزي للطاقة المتجددة
	الطاقة بوصفها سلعة، وأحد العوامل المساعدة في تراكم رأس المال والتوسع الاقتصادي.	الطاقة بوصفها مصدراً يمكن إصفاة الطابع الديمقراطي عليه واستغلاله لتلبية احتياجات المجتمعات.
الهدف	تهدف إلى إزالة الكربون من الاقتصاد القائم، وإلى فصل أزمة المناخ عن الاقتصاد؛ في إشارة إلى إمكانية الوصول إلى حل لأزمة المناخ دون معالجة المشاكل الاجتماعية الاقتصادية، والعكس أيضاً صحيح.	التحول إلى اقتصاد تمثيلي خال من الكربون يخدم احتياجات الجميع على نحو أفضل. فضلاً عن أن القضايا الاجتماعية والسياسية وقضايا المناخ مرتبطة ببعضها البعض، مما يبرز عدم توافق الرأسمالية التي تنزع إلى العولمة مع المحدودية الإيكولوجية للأرض.
الحل		

الكاتبة

روري كويك

روري هو طالب ماجستير في مجال اقتصاد وسياسات الطاقة والبيئة في كلية لندن الجامعية. حصل روري على شهادته في الدراسات العربية والإسلامية من جامعة اكستر. يتسمتع بكل ما يتعلق بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ويسعى إلى دمج هذا الاهتمام في اهتمامه الآخر وهو الطاقة المتجددة والاستدامة.

عن مبادرة الإصلاح العربي

مبادرة الإصلاح العربي مؤسسة بحثية رائدة للبحوث الفكرية المستقلة، تقوم، وبشراكة مع خبراء من المنطقة العربية وخارجها، باقتراح برامج واقعية ومنبثقة عن المنطقة من أجل السعي إلى تحقيق تغيير ديمقراطي. تلتزم المبادرة في عملها بمبادئ الحرية والتعددية والمساواة بين الجنسين والعدالة الاجتماعية. وهي تقوم بالأبحاث السياسية، وتحليل السياسات، وتقدم منبراً للأصوات المتميزة.

- نتج بحوث أصيلة يقدمها خبراء محليون، وتشارك مع مؤسسات عربية ودولية لنشرها.
- نشجع الأفراد والمؤسسات على القيام بتطوير رؤيتهم الخاصة للحلول السياسية.
- نعبئ الأطراف المعنية لبناء تحالفات من أجل إنجاز التغيير.

هدفنا أن تشهد المنطقة العربية صعود وتنمية مجتمعات ديمقراطية عصرية.

تأسست "مبادرة الإصلاح العربي" عام 2005 ويشرف على عملها مجلس الأعضاء والهيئة التنفيذية.

contact@arab-reform.net

arab-reform.net